

نداء عاجل

لاجئون يضغط عليهم للعودة الى بلدان هربوا منها خوفا من اضطهاد او من عنف معمم سياسة الحكومة اللبنانية لم تتغير

بيروت في 2010/9/3

علمت جمعية رواد فرونتيرز ان عددا من اللاجئين وطالبي اللجوء قد احيل مؤخرا من سجن رومية او من سجون اخرى الى نظارة الامن العام بانتظار ابعادهم من لبنان، وان هؤلاء قد "وافقوا" بفعل ضغوط الاحتجاز التسعفي المطول غير محدد الابد، ومنهم بفعل الحبس الانفرادي والضرب على ما يبدو، على ترحيلهم.

تشير جمعية رواد تخوفها من ان الاحتجاز التسعفي بعد انقضاء المحكومية، لمدد تجاوزت السنة ووصلت الى حوالي ثلاث سنوات بالنسبة لبعض من هؤلاء اللاجئين، لا يزال يستخدم من قبل السلطات اللبنانية كوسيلة لاجبار اللاجئين على الموافقة على الترحيل. ونشير الى أن غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء العشرة الذين تم نقلهم (تسعة عراقيين وسوداني واحد) قد حكم القضاء باخلاء سبيلهم، وفي كل الاحوال لا يجوز ابعادهم قسرا بسبب صفتهم كلاجئين وطالبي لجوء، وان عددا منهم سبق وأن تمت محاولة ترحيلهم ورفضوا واحيلوا الى المحاكمة مجددا بجرم رفض قرار ابعاد، وقد حكم القضاء بابطال التعقبات بحقهم واخلاء سبيلهم الفوري. ومهما اختلف وضعهم القانوني او القضائي، فالقواسم المشتركة بينهم تبقى انهم اولا لاجئين وطالبي لجوء يحميهم القانون الدولي من الترحيل القسري، وثانيا انهم بقوا قيد الاحتجاز دون اي اساس قانوني الى تاريخه، واخيرا انهم "وافقوا" على الترحيل نتيجة احتجازهم المطول هذا.

وما يقلق الجمعية ان سياسة الدولة اللبنانية في احتجاز اللاجئين لمدد غير محددة الابد بعد انقضاء محكوماتهم لم تتغير، لا بفعل الاحكام القضائية التي صدرت خلال العام 2010 واعتبرت هذه الممارسة تعسفية ومجردة عن اي اساس او مبرر قانوني، ولا بفعل اللجنة الوزارية التي تشكلت خصيصا لمعالجة هذه المسألة، والتي يبدو انها انتهت عملها الا ان توصياتها لم تصدر بعد. وان انتهاك الحرية الفردية المكرسة في كل من الدستور اللبناني والمواثيق الدولية الملزمة للبنان، لا يزال مستمرا. وان التقاعس عن تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة حماية للحرية الشخصية لا يزال هو ايضا مستمرا، دون مساءلة أو محاسبة.

كما نعرب عن تخوفنا من ان اللاجئين في لبنان لا يزالون عرضة للابعاد القسري، تحت غطاء "الطواعية" الناتجة عن توقيعهم على استمارات الترحيل، علما ان القضاء اللبناني قد اعتبر أن هذه الموافقة لا يعتد بها عندما يكون الشخص مسلوب الارادة قيد الاحتجاز، فكيف بالحري اذا كان قيد الاحتجاز المطول الذي تعتبره الهيئات الاممية نوعا من انواع التعذيب. وفي ذلك انتهاك

واضح لالتزام لبنان بمبدأ عدم الاعادة القسرية العرفي والمكرس في نصوص ملزمة للدولة اللبنانية.

لذا، نطالب السلطات اللبنانية بوقف ترحيل هؤلاء اللاجئين العشرة، كما الامتناع عن ترحيل اي لاجئ او طالب لجوء عملا بالالتزامات الدولية للبنان، واحترام أعمال القضاء بتنفيذ احكام اخلاء السبيل القضائية الصادرة لصالح لاجئين فورا، لا سيما ان بعض هؤلاء اللاجئين العشرة قد صدر لصالحه اكثر من حكم اخلاء سبيل واحد، اضافة الى اخلاء سبيل كل اللاجئين المحتجزين تعسفا بشكل فوري، والتحقيق في ادعاءات اساءة المعاملة للاجبار على التوقيع على الترحيل، وفي ممارسة الاحتجاز التعسفي، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وهكذا فقط تعزز دولة القانون وتتطور السياسات.